برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 68.77 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 60 سنتا في تداولات اول أمس الاثنين ليبلغ 77ر68 دولار أمريكي مقابل 37ر69 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول أمس عقب تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن «لدى إسرائيل أدلة على أن إيران كذبت بشأن قدراتها النووية وأنه متأكد من أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سيفعل الصواب في مراجعة الاتفاق النووي بين طهران والقوى الغربية». وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 53 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 17ر75 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 47 سنتا ليصل إلى مستوى 57ر68 دولار.

كميات تداولات المؤشر بلغت 62.4 مليون سهم تمت خلال 3319 صفقة

البورصة تستهل تعاملات مايو على ارتفاع المؤشر العام 2.1 نقطة

جانب من تداولات البورصة

استهلت بورصة الكويت أول جلسات تعاملات شهر مايو امس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 1ر2 نقطة ليبلغ مستوى 2ر4801 نقطة وبنسبة ارتفاع 05ر0 في المئة..

وبلغت كميات تداولات المؤشر 4ر62 مليون سهم تمت من خلال 3319 صفقة نقدية بقيمة 4ر11 مليون دينار كويتي (نحو 6ر37 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بواقع 1ر1 نقطة ليصل إلى مستوى 08ر4836 نقطة وبنسبة ارتفاع 02ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر42 مليون سهم تمت عبر 2000 صفقة نقدية بقيمة 6ر2 مليون دينار (نحو 5ر8 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول بواقع 7ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4781 نقطة بنسبة ارتفاع 06ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر19 مليون سهم تمت عبر 1319 صفقة بقيمة 8ر8 مليون دينار (نحو 04ر29 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا بشأن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم لشركات (السور لتسويق الوقود) و(اسمنت بورتلاند كويت) و(الشعيبة الصناعية).

واهتم بعض المتعاملين بإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (برقان) و(المباني) و(بيتك) و(اهلي متحد) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (وطني) و(زين) و(بيتك) و(اهلي متحد) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (صناعات) و(جي اف اتش) و(خليج ب) و(ميزان).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 37 شركة وانخفاض أسهم 58 أخرى في حين كانت هناك 18 شركة ثابتة من إجمالي 113 شركة تمت المتاجرة بها.

للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2018

«الخليج» يعلن زيادة بنسبة 15 بالمئة في صافي الربح

تصنيف بنك الخليج إلى المرتبة «A» من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى

عمر قتيبة الغانم

أعلن بنك الخليج ش.م.ك.ع. نتائجه المالية للربع الأول من عام 2018، محققاً صافي ربح قدره 10.8 مليون د.ك.، أي بزيادة نسبتها 15% عن نفس الفترة من عام 2017. وقد حقق البنك صافي إيرادات من الفوائد بمقدار 36.8 مليون د.ك. خلال الربع الأول من عام 2018، أي بزيادة نسبتهخا 23% عن السنة الماضية، بينما بلغت الإيرادات التشغيلية 48 مليون د.ك.، أي بزيادة بواقع 9% عن نفس الفترة من عام 2017. أما الأرباح التشغيلية قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة فقد بلغت 32.6 مليون د.ك. خلال الربع الأول من عام 2018، بمعدل نمو 9% أعلى من نفس الفترة من عام 2017.

كما انخفضت تكاليف الائتمان (إجمالي المخصصات وعمليات الشطب ناقصاً المبالغ المستردة) بنسبة 15.2% في الربع الأول من عام 2018، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2017.

وبلغت المخصصات العامة في الميزانية العمومية 219 مليون د.ك.، أي ما يقارب 37% من حقوق المساهمين، في حين بلغ إجمالي الموجودات 5.7 مليار د.ك.

وتعليقاً على هذه النتائج، صرح عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «يسرني أن أعلن أن البنك استهل العام بصورة إيجابية، محققاً زيادةً نسبتها 15% في صافي الربح للربع الأول من العام، مقارنةً بنفس الفترة من العام المنصرم. وتعكس هذه النتائج الإيجابية مدى التقدم الذي يحرزه البنك كل ربع سنة، وتؤكد أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق النتائج المستدامة.»

عقد بنك الخليج خلال الربع الأول من عام 2018 اجتماع الجمعية العامة السنوي لمساهميه عن السنة المالية 2017. وخلال الاجتماع، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بمقدار 9 فلوس عن السهم الواحد، أي بزيادة نسبتها 29% مقارنةً بمبلغ 7 فلوس عن السهم الواحد في السنة السابقة.

تصنيف البنك

ارتقى تصنيف بنك الخليج الائتماني ليصبح في المرتبة «A» لدى كبريات وكالات التصنيف الائتماني العالمية: موديز إنفستورز سيرفسز، ستاندارد آند بورز، فيتش ريتنغ، ومؤخراً كابيتال إنتليجنس. ففي إطار مراجعتها الائتمانية السنوية لعام 2017، قامت وكالة كابيتال إنتليجنس برفع تصنيف المتانة المالية لبنك الخليج من المرتبة «BBB+» إلى المرتبة «A–»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة». واستطرد السيد / الغانم قائلاً: «إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن نرى بنك الخليج وقد تم تصنيفه في المرتبة «A» من جميع كبريات وكالات التصنيف الائتماني، ولأول مرة منذ عام 2008، مما يعتبر علامةً بارزةً في مسيرة البنك. ويأتي هذا الارتقاء في التصنيف ليؤكد صلابة رأس مال بنك الخليج وسلامة أوضاع السيولة في البنك، والتحسن المستدام الذي يحرزهفي معايير جودة القروض والأصول.»

الجوائز

فاز البنك بجائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية للأفراد» وجائزة «أفضل تطبيق مصرفي عبر الهاتف النقال» من مجلة إنترناشيونال فاينانس. كما حظي البنك بتقدير الاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية (ASHRAM) عن مبادراته المتعلقة بتمكين الشباب من خلال برنامج «أجيال» لتطوير الموظفين، الذي احتفل بتخريج الدفعة الثالثة في أوائل هذا العام. كما واصل البنك تعزيز علاقته ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة من خلال رعاية معرض الفرص الوظيفية الذي أقامه البرنامج في شهر فبراير من العام الجاري.

واختتم الغانم تصريحه قائلاً: «أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع من ساهموا في تحقيق هذه النتائج القوية، كما أتقدم بالشكر إلى مساهمينا وإلى بنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر. وأخص بالشكر عملاءنا الكرام على ولائهم، وأكرر التزامنا بالتركيز على عملائنا في كل شيء نقوم به.»

خلال الربع الأول لعام 2018

«التجاري» يعلن تحقيق 10.1 مليون دينار أرباحاً صافية

الشيخ أحمد دعيج الصباح

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيقه أرباحاً صافية قدرها 10.1 مليون دينار كويتي عن الربع الأول لعام 2018 مقارنة بالربع الأول من عام 2017 والذي حقق البنك خلاله أرباحاً صافية بلغت 0.8 مليون دينار كويتي. وقد شهد البنك نمواً قوياً في كافة قطاعات أنشطة أعماله الأساسية، إذ ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 8.7% وكذلك ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 2.5% وإيرادات التعامل بالعملة الأجنبية بنسبة 209%.

وتعقيباً على تلك النتائج الإيجابية التي حققها البنك، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الشيخ أحمد دعيج الصباح أن البنك واصل الاستفادة من الإمكانات والقدرات الأساسية التي يتمتع بها من خلال التركيز على جودة ونوعية الأصول، والكفاءة التشغيلية وتقديم أفضل الخدمات للعملاء. وكشف الشيخ أحمد الصباح أن الأرباح التشغيلية بلغت 26.7 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول لعام 2018، حيث قام البنك، إعمالاً لمبدأ الحيطة والحذر، بتخصيص جزء من تلك الأرباح التشغيلية لتعزيز قاعدة المخصصات المتاحة لديه. وقد بلغ إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى البنك مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية 154.5 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2018.

وأضاف الشيخ أحمد الصباح مبيناً أن حجم الموجودات الإجمالية للبنك بلغ 4,291 مليون دينار كويتي وأنها تتكون بشكل أساسي من محافظ القروض التي تبلغ قيمتها 2,144 مليون دينار كويتي والاستثمارات في الأوراق المالية والتي تشكل 470 مليون دينار كويتي، لافتاً أن البنك يعتزم مواصلة سياسته الحصيفة ومنهجيته المتحفظة تجاه نمو أنشطة أعماله عن طريق المحافظة على الجودة النوعية لأصوله والاستمرار في ذلك خلال عام 2018 والسنوات اللاحقة من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في تقلب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة.

وأردف الشيخ أحمد الصباح أن معدل كفاية رأس المال قد بلغ في 31 مارس 2018 نسبة مقدارها 19.2% ، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.8% ونسبة صافي التمويل المستقر 113% ونسبة تغطية السيولة 193% وهذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية ممثلة ببنك الكويت المركزي. كما يواصل البنك تحكمه بالتكاليف التشغيلية التي تعتبر إحدى الميزات التنافسية بالنسبة للبنك، حيث يستمر في الاحتفاظ بواحدة من أدنى نسب التكاليف إلى الإيرادات بين البنوك الكويتية، والتي لم تتجاوز 28.9% كما في 31 مارس 2018، منوهاً في هذا الصدد أن التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك يرجع إلى سياسته الحصيفة التي تهدف إلى تنظيف محفظة القروض عن طريق شطب القروض غير المنتظمة مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لحماية مصالح البنك، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 0.71% وهي بذلك تقل بكثير عن المعدل السائد في الجهاز المصرفي في دولة الكويت.

من جانب آخر، أكد الشيخ أحمد الصباح أن البنك يولي اهتماماً كبيراً نحو الاستثمار في النظم التكنولوجية الحديثة وموارده البشرية لتلبية احتياجات وتوقعات العملاء وتحقيق الرضا التام لهم، بإتباع منهجية تضع العميل في المقام الأول وهو ما من شأنه أن يعمل على تعزيز الحصة السوقية للبنك وتحسين العوائد المحققة من أنشطة أعماله بالاستثمار في النظم الآلية وتعزيز نظام الخدمة الذاتية (أكشاك الخدمة الذاتية) والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء عبر القنوات الإلكترونية لتعزيز مفهوم الخدمة المصرفية الرقمية ورفع كفاءة عمل فروع البنك والخدمات المقدمة للعملاء عن طريق الفروع. وأضاف أن البنك يعمل على تعزيز قنواته الإلكترونية من خلال صفحة البنك على شبكات التواصل الاجتماعي والاستماع إلى اقتراحات العملاء للاستمرار في تعزيز القنوات الإلكترونية وفقاً لرؤية البنك الاستراتيجية المتمثلة في التركيز على العملاء والموظفين، حيث يواصل استثماره في هذا الجانب حتى يكون لديه فريق عمل يتمتع بالكفاءات والمهارات المهنية العالية ويتوافر لديه قدر كبير من الدافعية لتقديم أفضل الخدمات للعملاء.

واصل الشيخ أحمد الصباح حديثه قائلاً أن البنك مستمر بتبني إستراتيجية متوازنة ترتكز على دراسة وتحليل فرص النمو المتاحة عن طريق تمويل مشاريع جديدة ذات أهمية كبرى لدولة الكويت بالشراكة مع القطاعين العام والخاص وتأخذ بعين الاعتبار الإدارة الجيدة للمخاطر وملائمة المخاطر مع العوائد.

واختتم الشيخ أحمد الصباح حديثه متوجهاً بالشكر والتقدير إلى مساهمي البنك التجاري الكويتي وعملائه والعاملين فيه لدعمهم المستمر وكذلك السلطات الرقابية، مؤكداً أن إدارة البنك مستمرة في تطبيق كافة السياسات اللازمة التي تعني بالمحافظة على مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالبنك.

للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018

القرين تعلن تحقيق 35.20 مليون دينار صافي أرباح

الشيخ مبارك عبدالله المبارك الصباح

سعدون علي

أعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية ش.م.ك.ع. (القرين) اليوم عن تحقيق صافي ربح بقيمة 35.20 مليون دينار كويتي (117.23 مليون دولار أمريكي) خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018، أي بارتفاع قدره 14بالمئة مقابل 30.76 مليون دينار كويتي (102.45 مليون دولار أمريكي) خلال السنة المالية الماضية، اذا ما تم استبعاد الأرباح الاستثنائية نتيجة إعادة تصنيف الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) من شركة زميلة الى تابعة خلال السنة المالية الماضية، والتي نتجت عن تسجيل أرباح بقيمة 4.38 مليون دينار كويتي(14.59 مليون دولار امريكي).

وبلغت ربحية السهم الواحد خلال ذات الفترة من السنة المالية مبلغ33.82 فلساً (112.64سنت أمريكي) بالمقارنة مع33.58 فلساً (111.84 سنت أمريكي) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 14 بالمئة (أو 14 فلساً للسهم الواحد)، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والجهات الرقابية المختصة.

وسجلت الأرباح المجمعة ارتفاعاً بنسبة 5 بالمئة ليصل الى مبلغ52.15 مليون دينار كويتي (173.68 مليون دولار امريكي) بالمقارنة مع مبلغ 49.72 مليون دينار كويتي (165.59 مليون دولار امريكي)لذات الفترة من العام الماضي نظراً لارتفاع أرباح المبيعات وعوائد التوزيعات.ووصل إجمالي الأصول في الشركة مبلغ 671.79 مليون دينار كويتي (2.24 مليار دولار أمريكي) كما في 31 مارس 2018 بالمقارنة مع 619.76مليون دينار كويتي (2.06 مليار دولار أمريكي) خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 8 بالمئة نظراً لتجميعبيانات شركة انشاء القابضة.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال رئيس مجلس إدارة شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية الشيخ مبارك عبدالله المبارك الصباح «على الرغم من التقلبات السياسية التي تشهدها المنطقة والأسواق العالمية، الا ان هيكل استثمارات القرين ونموذج الاعمال حافظ على متانته في مواجهة هذه التحديات وواصل تحقيق مستويات الأداء والنموالإيجابية بما يحقق غاية المساهمين.ونحن نواصل البحثوعلى الدوام عن الفرص الاستثمارية المحلية والإقليمية التي تحافظ على هذا التنوع المتزن».

ومن جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة سعدون علي:»جاءت النتائج المحققة في محل توقعاتنا وبالتوافق مع نظرتنا طويلة المدى في تبني سياسة تنويع مصادر الدخل خلال الأعوام السابقة. فبحمد من الله تعالى وعلى الرغم من الضغوطات السياسيَّة التي تشهدها المنطقة، وارتفاع المصاريف الناتجة عن الاستحواذات التي قامت الشركة بها مؤخراً، الا ان جميع استثمارات ناالاستراتيجيةحافظت على مستويات الأداءالمميزة والايجابية التي مكنتنا من تحقيق هذه النتائج.

التويجري: تلبية متطلبات الشباب الكويتي على رأس أولويات البنك

«بوبيان» يطلق خدمات «قطاع الأعمال» لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عبدالله التويجري

زيد السعدون

أعلن بنك بوبيان عن طرح مجموعة من الحلول المصرفية المخصصة لقطاع الأعمال في ظل النمو الكبير لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت بهدف تشجيع المزيد من الشباب الكويتي على الاقبال على هذه النوعية من المشروعات في مختلف المجالات.

وقال نائب الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عبدالله التويجري « شهدنا في السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في تأسيس المشروعات الصغيرة على ايدي الالف من الشباب الكويتي المتحمس للعمل الخاص وهو ما كان يعنى ضرورة استجابة القطاع المصرفي ومن بينها بنك بوبيان لتقديم حلول تخدم هذه الشريحة«. واضاف « تأتى حلول بوبيان المصرفية لقطاع الأعمال استجابة لمتطلبات الشباب واحتياجاتهم خاصة وان مشاريعهم في الفترة الماضية واجهت الكثير من الصعوبات كونها وحسب تصنيف القطاع المصرفي لا تندرج تحت قائمة خدمات الشركات او خدمات الافراد«. واوضح « نتيجة لهذه المعضلة جاء الحل من بوبيان من خلال انشاء وحدة خاصة داخل البنك معنية بقطاع الأعمال وتحديدا المشروعات الصغيرة بحيث تضم هذه الوحدة مجموعة من الشباب الكويتي الذي يقدم استشاراته على مدار الساعة لأصحاب هذه المشروعات «.

ونوه التويجري الى ان الخدمات الجديدة تتعامل بلغة العصر وتحديدا التكنولوجيا حيث يمكن الحصول على جميع الخدمات المقدمة اما عن طريق الهواتف الذكية او الانترنت الى جانب الشكل التقليدي ممثلا في الفروع المختصة « . واكد التويجري ان ادارة البنك العليا تضع على راس اولوياتها مساندة الشباب الكويتي المقبل على العمل الخاص وتأسيس المشروعات كجزء من التزاماتها الاجتماعية تجاه المجتمع الكويتي.

وحول الحلول المميزة للخدمات المصرفية أشار مدير أول – مصرفية الأعمال في بنك بوبيان زيد راشد السعدون الى ان الخدمات المصرفية لقطاع الاعمال مصممة لتكون حلولا مصرفية ذكية تفهم احتياجات هذه المشروعات وتقدم مجموعة متنوعة من المزايا الاستثنائية التي تتيح إدارة العديد من المعاملات المصرفية بسلاسة وسهولة مع مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية سهلة الاستخدام والمتاحة على مدار الساعة.

وتتيح خدمات بوبيان المصرفية لقطاع الاعمال إدارة حسابات الشركة ، وتقديم الطلبات، والاطلاع على الأرصدة، والحصول على تفاصيل الحساب، وتنفيذ العديد من الخدمات الأخرى عبر الإنترنت مثل تحويل رواتب الموظفين و خدمات التحويل المحلية و الدولية وطلب دفاتر الشيكات وشهادات التدقيق و الاطلاع على تفاصيل جميع الحسابات وطباعة وتحميل كشوفات الحسابات وخدمة الإيداع وغيرها .

«المركز»: نمو أرباح الشركات الخليجية 16 بالمئة في 2017

قالت شركة المركز المالي الكويتي إن أرباح الشركات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ارتفعت بنسبة 16 في المئة خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

وأضافت (المركز) في تقرير اقتصادي امس الثلاثاء أن أرباح الشركات في الإمارات والكويت والسعودية سجلت نموا إيجابيا للايرادات عام 2017 إذ نمت بنسب 62 و10 و9 في المئة على التوالي.

وعزت نمو أرباح الشركات في المملكة العربية السعودية بشكل كبير إلى الزخم الإيجابي الذي تشهده قطاعاتها غير النفطية كالبنوك والاتصالات والمرافق في حين كان النمو في الكويت مدعوما إلى حد كبير بالأداء الإيجابي لقطاع السلع الأساسية وكذلك القطاع العقاري.

وأوضحت أن أرباح الشركات في الكويت ارتفعت بنسبة 10 في المئة خلال عام 2017 إثر نمو قطاعات الخدمات المالية والعقارات والسلع لافتة إلى انخفاض أرباح القطاع المصرفي بنسبة 1 في المئة إثر تعاف هامشي في نمو الائتمان.

وتوقعت أن تحقق أرباح الشركات الخليجية ارتفاعا في النمو بنسبة 4 في المئة في العام الحالي مقارنة بأرباح 2017 لتصل بنهاية العام إلى 4ر69 مليار دولار «إذ من المزمع أن تبدأ حكومات دول مجلس التعاون الخليجي انتهاج سياسات إنفاق ذات صبغة توسعية بعد عام من ضبط أوضاع المالية العامة والعديد من الإجراءات التقشفية».

وتوقعت (المركز) أن ترتفع أرباح الشركات في الإمارات والسعودية «وهما صاحبتا الثقل الاقتصادي الأكبر في المنطقة» بنسبتي 4 و7 في المئة على الترتيب مع استمرار ثبات نسبة الزيادة في أرباح شركات دولة الكويت عند 1 في المئة.

وبينت أن من المتوقع أيضا أن تحقق أرباح الشركات في قطر وعمان زيادة بنسبة 3 في المئة في حين ستتراجع أرباح الشركات في البحرين بنسبة 1 في المئة خلال العام الحالي.